الحسيني وشركاه

محاسبون قانونيون ومستشارون

١٣ عمارات السعودية - ش النزهة – مدينة نصر

ت/ف: ٣٨٢٧ ٢٦٦٠ (٢)٢٠ +/ ٢٥٩٤ ٢٤١٥ (٢)٢٠ +

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

" شركة مساهمة مصرية "

القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها عن الفترة المالية

المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٠

وتقرير مراقب الحسابات عليها

الحسيني وشركاه

محاسبون قانونيون ومستشارون

١٣ عمارات السعودية - ش النزهة - مدينة نصر
ت/ف: ٣٨٢٧ ٢٦٩٠ (٢)٢٠+/ ٢٥٩٤ ٢٤١٥ (٢)٢٠+

تقرير مراقب الحسابات

فحص محدود

إلى السادة/ أعضاء مجلس إدارة شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المرفقة لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات "شركة مساهمة مصرية" المتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣١ مارس ٢٠٢٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠٢٠ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٠، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

تم مراجعة القوائم المالية المعروضة بغرض المقارنة بواسطة مراقب حسابات آخر، والذى أصدر تقريره غير المتحفظ على القوائم المالية السنوية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بتاريخ ٧ مارس ٢٠٢٠، وعلى القوائم المالية الدورية فى ٣١ مارس ٢٠١٩ بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٩.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣١ مارس ٢٠٢٠ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الفترة المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

القاهرة فى ١٥ يونيو ٢٠٢٠

محمد هانى محمد الحسينى
س.م.م رقم ٥٦٨٠
سجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣١٦
زميل جمعية الضرائب المصرية

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

"شركة مساهمة مصرية"

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

قائمة المركز المالى فى ٣١ مارس ٢٠٢٠

	ايضاح	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
	رقم	جنيه	جنيه
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الأصول الثابتة (بالصافي)	(٣)	١١١ ٤٨٤	١١١ ٠٧٠
أصول غير ملموسة	(٤)	٣ ١٦٩ ٤٤٥	٨٣٥ ٣٩٧
مشروعات تحت التنفيذ	(٥)	٦ ٠٩١ ٧١٦	٨ ٥٠٧ ٨٠٢
أصول ضريبية مؤجلة	(٦)	٣٥ ٠٨١	٣٥ ٠٨١
مجموع الأصول غير المتداولة		٩ ٤٠٧ ٧٢٦	٩ ٤٨٩ ٣٥٠
الأصول المتداولة			
عملاء أوراق قبض	(٧)	٤ ٧٨٣ ١٣٢	٤ ٤٩٧ ٣٢٢
حسابات مدينة أخرى	(٨)	١٢٣ ٦١٢	١٢٠ ٧٢١
نقدية بالبنوك والصندوق	(٩)	١٨ ٠٩٩	٣٦ ٩٨٨
مجموع الأصول المتداولة		٤ ٩٢٤ ٨٤٣	٤ ٦٥٥ ٠٣١
إجمالى الأصول		١٤ ٣٣٢ ٥٦٩	١٤ ١٤٤ ٣٨١
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(١٠)	٩ ٩٢٤ ٠٢٨	٩ ٩٢٤ ٠٢٨
احتياطى قانونى		٣٩ ٩٢٨	١٩ ٠٠٠
(خسائر) مرحلة		(٣ ٩٤٠ ٠٠٠)	(٤ ٣٣٧ ٦٣٨)
صافي أرباح الفترة		٥٣ ٣١٥	٤١٨ ٥٦٦
إجمالي حقوق الملكية		٦ ٠٧٧ ٢٧١	٦ ٠٢٣ ٩٥٦
الالتزامات المتداولة			
حسابات دائنة أخرى	(١١)	٣١٤ ٤٩٤	٢٨٨ ١٣٩
موردون وأوراق الدفع	(١٢)	٦٧٨ ٢٠٠	٦٩٤ ٦٨٣
جارى المساهمين	(١٣)	٧ ٢٦٢ ٦٠٤	٧ ١٣٧ ٦٠٣
مجموع الالتزامات المتداولة		٨ ٢٥٥ ٢٩٨	٨ ١٢٠ ٤٢٥
مجموع الالتزامات		٨ ٢٥٥ ٢٩٨	٨ ١٢٠ ٤٢٥
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية		١٤ ٣٣٢ ٥٦٩	١٤ ١٤٤ ٣٨١

المدير المالى

العضو المنتدب

رئيس مجلس الادارة

تقرير مراقب الحسابات مرفق ....

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

"شركة مساهمة مصرية"

خاضعة لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

قائمة الدخل عن الفترة المالية من أول يناير 2020 حتى 31 مارس 2020

	ايضاح	الفترة المالية من أول يناير 2020 حتى 31 مارس 2020	الفترة المالية من أول يناير 2019 حتى 31 مارس 2019
	رقم	جنيه	جنيه
إيرادات النشاط		887 625	942 616
إيجارات		75 000	75 000
تكاليف النشاط		(441 513)	(573 189)
مجمل الربح		521 112	444 427
المصروفات التسويقية		(63 639)	--
إهلاك أصول ثابتة	(3)	(4 886)	(5 631)
إستهلاك أصول غير ملموسة	(4)	(82 038)	(52 212)
المصروفات العمومية والإدارية	(14)	(317 234)	(332 792)
صافي أرباح الفترة قبل الضرائب		**53 315**	**53 792**
ضريبة الدخل	(15)	--	--
ضريبة مؤجلة		--	11 931
صافي أرباح الفترة بعد الضرائب		**53 315**	**65 723**
نصيب السهم فى أرباح الفترة	(16)	**0.005**	**0.007**

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

المدير المالى

العضو المنتدب

رئيس مجلس الادارة

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

"شركة مساهمة مصرية"

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠٢٠ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٠

	ايضاح رقم	الفترة المالية من أول يناير ٢٠٢٠ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٠ جنيه	الفترة المالية من أول يناير ٢٠١٩ حتى ٣١ مارس ٢٠١٩ جنيه
صافي أرباح الفترة بعد الضرائب		٥٣ ٣١٥	٦٥ ٧٢٣
الدخل الشامل الآخر			
بنود الدخل الشامل الاخر		--	--
مجموع بنود الدخل الشامل الآخر		--	--
إجمالي الدخل الشامل عن الفترة		٥٣ ٣١٥	٦٥ ٧٢٣

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

المدير المالى

العضو المنتدب

رئيس مجلس الادارة

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

" شركة مساهمة مصرية "

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

قائمة التغير فى حقوق الملكية عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠٢٠ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٠

	رأس المال	الاحتياطى القانونى	(خسائر) مرحلة	أرباح العام	الاجمالى
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الرصيد في أول يناير ٢٠١٩	٩ ٩٢٤ ٠٢٨	١٩ ٠٠٠	(٤ ٤٢٨ ٣٨٨)	٩٠ ٧٥٠	٥ ٦٠٥ ٣٩٠
المحول للخسائر مرحلة	--		٩٠ ٧٥٠	(٩٠ ٧٥٠)	--
صافي ربح العام	--		--	٤١٨ ٥٦٦	٤١٨ ٥٦٦
الرصيد في أول يناير ٢٠٢٠	٩ ٩٢٤ ٠٢٨	١٩ ٠٠٠	(٤ ٣٣٧ ٦٣٨)	٤١٨ ٥٦٦	٦ ٠٢٣ ٩٥٦
المحول للاحتياطى القانونى	--	٢٠ ٩٢٨	--	(٢٠ ٩٢٨)	--
المحول للخسائر مرحلة	--	--	٣٩٧ ٦٣٨	(٣٩٧ ٦٣٨)	--
صافي ربح الفترة	--	--	--	٥٣ ٣١٥	٥٣ ٣١٥
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٠	٩ ٩٢٤ ٠٢٨	٣٩ ٩٢٨	(٣ ٩٤٠ ٠٠٠)	٥٣ ٣١٥	٦ ٠٧٧ ٢٧١

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

المدير المالى | **العضو المنتدب** | **رئيس مجلس الادارة**

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

" شركة مساهمة مصرية "

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠٢٠ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٠

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢٠ جنيه	٣١ مارس ٢٠١٩ جنيه
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي أرباح الفترة قبل الضرائب		٥٣ ٣١٥	٥٣ ٧٩٢
يتم تسويته بـ:			
إهلاك أصول ثابتة	(٣)	٤ ٨٨٦	٥ ٦٣١
استهلاك اصول معنوية	(٤)	٨٢ ٠٣٨	٥٢ ٢١٢
(خسائر) التشغيل قبل التغيرات فى رأس المال العامل		١٤٠ ٢٣٩	١١١ ٦٣٥
التغير في العملاء وأ وراق القبض		(٢٨٥ ٨١٠)	(٣٨٢ ١٣٠)
التغير في المدينين والأرصدة المدينة الأخرى		(٢ ٨٩١)	٢٧ ٧٨٥
التغير في الدائنون والأرصدة الدائنة الأخري		١٣٤ ٨٧٣	٢٥٤ ٣٤٩
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل		(١٣ ٥٨٩)	١١ ٦٣٩
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة		(٥ ٣٠٠)	(١٧ ٠٠٠)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الإستثمار		(٥ ٣٠٠)	(١٧ ٠٠٠)
التغير فى النقدية وما في حكمها خلال الفترة	(٩)	(١٨ ٨٨٩)	(٥ ٣٦١)
النقدية وما في حكمها أول الفترة	(٩)	٣٦ ٩٨٨	١٦ ٨٤٢
النقدية وما فى حكمها أخر الفترة	(٩)	١٨ ٠٩٩	١١ ٤٨١

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

المدير المالى

العضو المنتدب

رئيس مجلس الادارة

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

" شركة مساهمة مصرية "

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

١. نبذة عن الشركة

تأسست شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات " شركة مساهمة مصريه " وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنه ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بغرض تصميم وانتاج وتطوير البرمجيات وانظمة الحاسبات الاليه وتطبيقاتها بمختلف انواعها وتشغيلها والتدريب عليها وانتاج المحتوي بصورة مختلفه من صوت وصوره وبيانات وتقديم خدمات المضافه والانترنت وعلي الشركه الحصول علي التراخيص اللازمه لمباشرة نشاطها .

تم تشكيل لجنه لتقييم أصول وخصوم الشركه بغرض تغيير الشكل القانونى من شركه توصيه بسيطه الي شركه مساهمه مصريه وقد انتهت اللجنه في تقريرها الي ان صافي حقوق الملكيه لشركة الاوائل للبرمجيات (محمد علي باز وشركاه) في ٢٠٠٧/١٢/٣١ والمعتمد من الهيئه بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٤ هو ٧,٠٧٣,٠٠٠ جنيه واتخاذ ٢٠٠٧/١٢/٣١ أساسا للتقييم وفقا للقيمة الدفتريه في ذلك التاريخ .

ويبلغ راس المال المرخص به سبعون مليون جنيه والمصدر ٧,٠٧٣,٠٠٠ جنيه موزع علي عدد ٧,٠٧٣,٠٠٠ سهم بقيمه اسميه للسهم واحد جنيه والمدفوع بالكامل في صورة حصص عينيه وذلك طبقا لقرار رئيس الهيئة العامه للاستثمار رقم ٢/١١٦ لسنة ٢٠٠٩ وتم التاشير بمكتب سجل تجاري الاستثمار تحت رقم ١٥٣٦٩١ بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٨ وبتاريخ ١٤ / ٤ / ٢٠١٣ تم زيادة راس المال المصدر والمدفوع ليصبح ٩,٩٢٤,٠٢٨ جنيه " فقط تسعة مليون وتسعمائه واربعة وعشرون الف وثمانيه وعشرون جنيها مصريا لا غير "موزعة علي ٩,٩٢٤,٠٢٨ سهم .

الفترة المالية

تبدأ السنة المالية فى أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل عام، واستثناءاً من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للشركة اعتباراً من تاريخ القيد بالسجل التجارى و حتى ٣١ ديسمبر من السنة التالية.

٢. السياسات المحاسبية المتبعة

أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التى لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أومتطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

صدر قرار وزيرة الإستثمار والتعاون الدولى رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بإصدار بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديل وإلغاء بعض معايير المحاسبة المصرية القائمة، على أن يتم تطبيق تلك المعيير للفترات المالية التى تبدأ فى أول يناير ٢٠٢٠، وتقوم الشركة حالياً بدراسة تأثير تطبيق تلك المعايير على القوائم المالية للشركة وفيما يلى بيان تلك المعايير:

معايير تم إستبدالها:

معيار المحاسبة المصرى رقم (١) "عرض القوائم المالية"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤) " قائمة التدفقات النقدية"، معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية – العرض" ، معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) "الأدوات المالية – الإعتراف والقياس"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٤) " الإستثمار العقاري"، معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) "مزايا العاملين"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٠) "الأدوات المالية – الإفصاحات"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة".

معايير تم تعديلها

معيار المحاسب المصرى رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة"، معيار المحاسبة المصرى رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة"، معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) "الإستثمارات فى شركات شقيقة"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) "نصيب السهم فى الأرباح"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) "إضمحلال قيمة الأصول"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص فى المنشآت الأخرى".

معايير تم إلغاؤها

معيار المحاسبة المصرى رقم (٨) "عقود الإنشاء"،معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) "الإيراد"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".

معايير جديدة

معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) "الأدوات المالية"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) "الإيراد عن العقود مع العملاء"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) "عقود التأجير"، كما يضاف تفسير محاسبى مصرى رقم (١) "ترتيبات امتيازات الخدمات العامة".

وتتلخص أهم تعديلات في الثلاث معايير الجديدة والتى سيتم العمل بها للفترات المالية التى تبدأ في أوبعد أول يناير ٢٠٢٠ فيما يلي:

١. **معيار المحاسبة رقم (٤٧) "الأدوات المالية"**

يتم العمل بهذا المعيار للفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و (٢٥) و (٢٦) و (٤٠) المعدلين معاً فى نفس التوقيت.

يتضمن المعيار فئات تصنيف وطريقة قياس جديدة للأصول المالية تعكس نموذج الأعمال كى يتم إدارة الأصول من خلاله وخصائص تدفقاته النقدية.

يستبدل معيار المحاسبة المصرى (٤٧) نموذج "الخسارة المتكبدة" فى معيار المحاسبة المصرى (٢٦) بنموذج "الخسارة المستقبلية المتوقعة".

٢. **معيار المحاسبة رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"**

يتم العمل بهذا المعيار للفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و (٢٥) و (٢٦) و (٤٠) المعدلين معاً فى نفس التوقيت.

يضع هذا المعيار اطار مفاهيم شامل بتحديد مبلغ وتوقيت الإعتراف بالإيراد ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) "الإيراد" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (٨) "عقود الإنشاءات"

٣. **معيار المحاسبة رقم (٤٩) "عقود التأجير"**

يتم العمل بهذا المعيار للفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، ويتم تطبيقة مع معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" فى نفس التوقيت.

معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) يقدم للمستأجرين نموذ وحيد للمحاسبة عن عقود الإيجار. يقوم المستأجر بالإعتراف بالأصل المتعلق بحق الإستخدام الذى يمثل حقه فى استخدام الأصل ذو الصلة بالإضافة إلى التزام الايجار الذي يمثل التزامة بسداد دفعات الإيجار. توجد اعفاءات اختيارية لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للأصول ذات القيمة المنخفضة.

يَحل معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) محل معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".

والجدول التالى يوضح ملخص لأهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصرى جديد رقم (٤٧)	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) " الأدوات المالية: الإعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التى تناولها معيار رقم (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار رقم (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لإختيار المنشأة. ٢- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها- لاحقاً- إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقا لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدى التعاقدي للأصل المالي. ٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الإضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة والذى يتطلب قياس الإضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر منذ لحظة الإعتراف الأولى لتلك بغض النظر عن وجود مؤشر لحدث الخسارة. ٤- بناء على متطلبا هذا المعيار تم تعديل كلاً من المعايير التالية: - معيار المحاسبة المصرى رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩. - معيار المحاسبة المصرى رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الإعتراف والقياس". - معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٠) "الأدوات المالية : الإفصاحات"	يسرى المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و (٢٥) و (٢٦) و (٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها: - معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. - معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥. ٢- تم استخدام نموذج السيطرة للإعتراف بالإيراد بدلاً من نموذج المنافع والمخاطر. ٣- يتم الإعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الإعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. ٤- يتطلب المعيار ان يتوافر للعقد مضمون تجارى لكي يتم الإعتراف بالإيراد. ٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.	يسرى المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ فى أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) "نصيب السهم فى الأرباح"	تم تعديل نطاق تطبيق المعيار ليصبح ملزم على القوائم المالية المستقلة أو المجمعة أو المنفردة المصدرة لجميع المنشأت.	يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.

معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الإستثمار العقاري".	-	تم إلغاء استخدام خيار نموذج القيمة العادلة لجميع المنشات عند القياس الاحق لإستثماراتها العقرية والإلتزام فقط بنموذج التكلفة، مع إلزام صناديق الإستثمار العقاري فقط بإستخدام نموذج القمية العادلة عند القياس الاحق لجميع أصولها العقارية.
معيار محاسبة مصرى جديد (٤٩) " عقود التأجير"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه. ٢- يقدم المعيار نموذج محاسبى واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالإعتراف بحق إنتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ فى الإعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلى أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤج تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو انه عقد تأجير تمويلي. ٤- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الإعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوى لصافى الإستثمار في عقد التأجير. ٥- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الإعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم أخر .	يسرى المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ فى أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت بالإستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسرى العيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ – وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفعاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ فى ظل وتخصع لقانون تنظيم نشاطى التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوى التى تم فيها

		إلغاء قانون رقم ٩٥ لسنة ٩٥ وصدور قانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٨) "مزايا العاملين"	تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليص وتسوية نام مزايا العاملين.	يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل علي الفترات المالية التى تبدأ في أو بعد ١يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة"	تم إضافة بعض الفقرات الخاصة بإستثناء المنشأت الإستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشأت الإستثمارية وفيما يلي المعايير التي تم تعديلها: - معيار المحاسبة المصرى رقم (١٥) " الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة". - معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) " القوائم المالية المستقلة". - معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) " الإستثمارات في شركات شقيقة". - معيار المخاسبة المصرى رقم (٢٤) "ضرائب الدخل". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال". - معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) " القوائم المالية الدورية". معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص فى المنشأت الأخرى".	يسري المعيار رقم (٤٢) المعدل على الفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر. كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة أو المعدلة بالنسبة للمعايير التى تم تعديلها بموضوع المنشآت الإستثمارية فى تاريخ سريان معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" المعدل ٢٠١٩.
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"	يتطلب من المنشأة تقديم الإفصاحت التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات فى الإلتزامات التي تنشأ من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كلا من التغيرات الناشئة من تدفقات نقدية أو تغيرات غير نقدية.	يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التى تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٢٠.

وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المطبقة:-

أ. **<u>ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية</u>**

يتم عرض القوائم المالية للشركة بعملة البيئة الإقتصادية الأساسية التى تحكم معاملات الشركة (عملة التعامل).
لغرض إعداد القوائم المالية يتم عرض نتائج الأعمال والمركز المالى الخاص بالشركة بالجنيه المصرى، الذى يمثل عملة التعامل الخاصة بالشركة وعملة العرض فيما يتعلق بالقوائم المالية.
وعند إعداد القوائم المالية للشركة يتم إثبات المعاملات التى تتم بعملات بخلاف عملة التعامل (العملات الأجنبية) وفقاً لأسعار الصرف السارية وقت إتمام التعامل على أن يعاد ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية فى تاريخ الميزانية وفقاً لأسعار الصرف السائدة فى ذلك التاريخ.
أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأجنبية والمثبتة بالقيمة العادلة فيتم ترجمتها فى تاريخ الميزانية وفقاً لأسعار الصرف السائدة فى تاريخ تحديد القيمة العادلة ، أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات

الأخرى والتى استخدمت التكلفة التاريخية فى قياسها فلا يعاد ترجمتها، ويتم الإعتراف بفروق أسعار الصرف للعملات الأجنبية كربح أو خسارة بقائمة الدخل فى الفترة التى تنشأ خلالها فيما عدا ما يلى:

- فروق أسعار الصرف المتعلقة بالأصول تحت الإنشاء والمعدة للإستخدام الإنتاجى المستقبلى، والتى يتم إدراجها ضمن تكلفة تلك الأصول والتى تنشأ عن الإقتراض بالعملة الأجنبية إلى المدى الذى تعتبر فيه تلك الفروق تعديلاً لتكلفة الإقتراض بالعملات الأجنبية.
- فروق أسعار الصرف الخاصة بالتعاملات التى يتم تنفيذها لتغطية مخاطر عملات أجنبية بعينها.
- فروق أسعار الصرف الخاصة بالبنود ذات الطبيعة النقدية مستحقة من أو على عملية أجنبية و التى لم يخطط لتسويتها أو أن يكون من المستبعد تسويتها والتى تشكل جزءاً من صافى إستثمار المنشأة فى العملية الأجنبية، والتى يتم الإعتراف بها كإحتياطى ترجمة عملات أجنبية وذلك حتى تاريخ التصرف فى صافى الإستثمار عند ذلك يعترف بها ضمن الأرباح و الخسائر.

ب. **أساس القيد المحاسبى**

يتم التسجيل بالدفاتر طبقا لأساس الإستحقاق.

ج. **الأصول الثابتة**

تدرج كل من الأثاث ومعدات المكاتب وأجهزة الكمبيوتر والسيارات والمبانى والعقارات بالتكلفة التاريخية مخصوما منها مجمع الاهلاك والخسائر الناتجة عن الاضمحلال.

يتم إثبات الاصول تحت الانشاء، التى سوف تستخدم فى التشغيل أو للاغراض الايجارية أو الادارية او لغرض لم يتم تحديده بعد، بالتكلفة مخصوما منها الخسائر الناتجة عن الاضمحلال. وتتضمن التكلفة الاتعاب المهنية، وكذلك تكاليف الاقتراض المرسملة، وفقا للسياسة المحاسبية للشركة، بالنسبة للاصول المؤهلة للرسمله.

يتم البدء فى إحتساب الإهلاك على نفس أسس إهلاك باقى الأصول عندما يكون الأصل جاهزاً للإستخدام فى الغرض المخصص له. لا يتم إهلاك الأراضى المملوكة ملكية خالصة.

ويمثل الإهلاك توزيعاً منتظماً لتكلفة الأصول – بخلاف الأراضى والمشروعات تحت التنفيذ – على مدار أعمارها الإنتاجية المقدرة بإستخدام طريقة القسط الثابت. ويعاد النظر فى العمر الإفتراضى والقيم التخريدية وطرق الإهلاك المطبقة فى نهاية كل سنة مالية، ويتم المحاسبة عن هذا التغيير "كتغيير فى تقدير محاسبى" بأثر لاحق .

يحسب الإهلاك وفقاً لمعدلات الإهلاك السنوية التالية :-

البيـــــان	النسبـــة
أجهـــزة كمبيوتر	%٣٣,٣٣
أجهزة المحمول	%٣٣,٣٣
الأجهزة الكهربائية	%٢٠
أثـــــــــاث	%١٠
تجهيزات أنترنت	%٢٠

يتم الإعتراف بالربح و الخسارة الناتجة عن إستبعاد أو تخريد الأصول الثابتة بالفرق ما بين القيمة البيعية وصافى القيمة الدفترية بقائمة الدخل.

د. **الإضمحلال فى الأصول الملموسة**

تقوم الشركة فى تاريخ كل ميزانية بمراجعة صافى القيمة الدفترية للأصول الملموسة وذلك لتحديد أية مؤشرات على احتمال حدوث إضمحلال فى قيمة الأصول و فى حالة ظهور هذه المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الإستردادية للأصل وذلك لتحديد مبلغ الخسارة الناتجة تلك عن الإضمحلال فى قيمة هذا الأصل – إن وجدت – وعندما يصبح من الصعب تقدير القيمة الإستردادية لأصل من الأصول على حدة ، تقوم الشركة بتقدير القيمة الإستردادية لكل وحدة مولدة للنقد التى ينتمى إليها هذا الأصل.

وعند وجود أساس ثابت ومعقول للتوزيع من الممكن تحديده فأنه يتم أيضاً تحديد الأصول العامة التى ترتبط بالوحدات المولدة للنقد منفصلة أو يكون من الممكن توزيع جزء من القيمة الدفترية للأصل على أساس ثابت ومعقول على هذه الوحدة ويتمّ تحديد القيمة الإستردادية عن طريق تقدير صافى القيمة البيعية أو القيمة الإستخدامية أيهما أكثر.

ويتم تحديد القيمة الإستخدامية بإتباع طريقة الخصم لمبالغ التدفقات النقدية المتوقع تدفقها نتيجة لإستخدام هذا الأصل أو الوحدة المولدة للنقد وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات. وذلك بإستخدام معدلات الخصم قبل الضرائب

التى تعكس تقديرات السوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة المتعلقة بهذا الأصل حيث أن تقديرات التدفقات المالية المستقبلية لم يتم تعديلها.

إذا تم تحديد أن القيمة الإستردادية لأصل من الأصول (أو الوحدة المولدة للنقد) تقل عن صافى القيمة الدفترية لتلك الأصول، يتم تخفيض صافى القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة الإستردادية ويتم إثبات الخسائر الناتجة على النقص فى قيمة تلك الأصول فوراً كمصروف بقائمة الدخل إلا إذا كانت قيمة تلك الأصول مسجلة على أساس إعادة تقييم تلك الأصول، وفى هذه الحالة يتم إدراج مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص فى قيمة تلك الأصول كنقص فى نتيجة إعادة التقييم.

إذا تم إلغاء قيمة الخسارة الناتجة عن إعادة تقييم فى فترات لاحقة، يتم زيادة صافى القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى حدود القيمة التقديرية المعاد النظر فيها، إلى الحد الذى لا تتعدى فيه صافى القيمة الدفترية قبل تخفيض قيمة الأصل بأية خسائر ناتجة عن نقص قيمة هذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) فى سنوات سابقة، ويتم الإعتراف بمبلغ إلغاء خسائر النقص فى قيمة الأصل فى قائمة الدخل كربح، إلا إذا كانت الأصول المتعلقة مسجلة بقيمة معاد تقييمها، ففى هذه الحالة يتم معالجة هذا الإلغاء كزيادة نتيجة إعادة التقييم.

هـ. **المخصصات**

يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الشركة إلتزام حالى (قانونى او حكمى) نتيجة لحدث سابق، يكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج الشركة لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. وتمثل القيمة التى يتم الإعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالى فى تاريخ الميزانية إذا ما أخذ فى الإعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام.

وعندما يتم قياس مخصص بإستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالى فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات وعندما يكون من المتوقع إعادة تحميل بعض أو كل النفقات اللازمة لتسوية مخصص لطرف أخر، يتم الإعتراف بالإسترداد عندما يكون من المؤكد أن الإسترداد سوف يتم إذا قامت الشركة بتسوية الإلتزام ويعامل الإسترداد كأصل منفصل، ويجب ألا تزيد القيمة التى يتم الإعتراف بها للإسترداد عن قيمة المخصص وتقوم الشركة بفحص المخصصات فى تاريخ إعداد كل ميزانية ويتم تسويتها لتعكس أفضل تقدير حال لها.

و. **الأصول المالية**

يتم الإعتراف بالإستثمارات وإستبعادها من الدفاتر طبقاً لتاريخ المعاملة حين يخضع شراء أو بيع الإستثمار لشروط تعاقدية تتطلب تسليم الإستثمارات فى إطار زمنى محدد طبقاً للسوق، و يتم الإعتراف الأولى بتلك الاستثمارات بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة فيما عدا الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يتم الإعتراف بها بالقيمة العادلة.

وقد تم تصنيف الأصول المالية فى الميزانية كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إستثمارات مالية متاحة للبيع وعملاء وأرصدة مدينة أخرى وقد اعتمد ذلك التصنيف على طبيعة الأصول المالية والغرض من إقتنائها فى تاريخ الإعتراف الأولى.

طريقة الفائدة الفعالة

تستخدم طريقة الفائدة الفعالة لحساب التكلفة المستهلكة للأصول المالية وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذى يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية (تتضمن كافة الأتعاب والمدفوعات او المقبوضات من أطراف العقد والتى تعتبر جزء من معدل الفائدة الفعلى كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أخرى) على مدار العمر المقدر للأصول المالية أو أى فترة مناسبة أقل.

ويتم الإعتراف بالعائد على كافة أدوات الدين على أساس الفائدة الفعالة فيما عدا ما تم تبويبة منها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.

ز. **الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر**

يتم تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عندما يكون إقتنائها بغرض المتاجرة او بسبب تطبيق لسياسة القيمة العادلة فى إثبات تلك الإستثمارات من خلال الأرباح والخسائر. يتم تصنيف الأصول المالية بغرض المتاجرة إذا :

- تم إقتناؤها مبدئياً بغرض البيع فى المستقبل القريب.
- كانت تمثل جزء من محفظة محددة للأدوات المالية والتى تديرها الشركة معاً وتتسم بتحقيق أرباح قصيرة الأجل.
- تمثل مشتقات مالية أقتنتها الشركة لغير أغراض التغطية.
- يتم تصنيف الأصول المالية الأخرى بخلاف الأصول التى يكون إقتناؤها بغرض المتاجرة فى الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر فى الإعتراف الأولى إذا كان هذا التخصيص يلغى أو يقلل من عدم التوافق الذى

سينتج نتيجة قياس الأصول والإلتزامات او الإعتراف بأرباح أو خسائر نتيجة استخدام أسس أخرى او مجموعة الأصول المالية، او الإلتزامات المالية على حد سواء كجزء من الأصول والإلتزامات المالية للشركة أو كلاهما ويتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر، أو إستراتيجية الإستثمار الخاصة بالشركة ويتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وعلى أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير فى القيمة العادلة مباشرة بالأرباح والخسائر.

ح. **إستثمارات مالية متاحة للبيع**

يتم قياس الإستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة و يتم إدراج التغير فى القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية مباشرة ضمن احتياطى تقييم إستثمارات فيما عدا خسائر الإضمحلال فى قيمة الإستثمار يتم حساب الفائدة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة وأرباح وخسائر فروق أسعار الصرف للأصول المالية يتم إدراجها مباشرة بالأرباح والخسائر، إما الإستثمارات فى أدوات حقوق الملكية الغير مقيدة ببورصة الأوراق المالية التى ليس لها سعر تداول فى البورصة فى سوق نشط ولا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يعتمد عليها ويتم إثباتها بالتكلفة ويتم تقييم مدى وجود مؤشرات للإضمحلال فى تاريخ الميزانية.

توزيعات الإستثمارات المالية المتاحة للبيع يتم الإعتراف بها كأرباح أو خسائر بقائمة الدخل وذلك حينما ينشأ الحق للشركة فى إستلام توزيعات أرباح الشركات المستثمر فيها.

القيم العادلة للأصول المالية للإستثمارات المتاحة للبيع بالعملات الأجنبية تحدد قيمتها بالعملة الأجنبية ويتم ترجمتها بواسطة أسعار الصرف السائدة فى تاريخ الميزانية.

ط. **قروض وعملاء**

يتم القياس المبدئى لأرصدة العملاء والحسابات المدينة الأخرى بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق بالقيمة المستهلكة بإستخدام معدل الفائدة الفعلى مخصوماً منها خسائر الإضمحلال.

يتم اثبات إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية فيما عدا أرصدة العملاء قصيرة الأجل و كون قيمة الفائدة غير مؤثرة.

ي. **الإضمحلال فى قيمة الأصول المالية**

تقوم الشركة فى تاريخ كل ميزانية بتحديد ما إذا كانت هناك مؤشرات على احتمال حدوث إضمحلال فى قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تتعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعى على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للإستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ فى تاريخ لاحق للإعتراف الأولى بهذا الأصل المالى.

بالنسبة للأسهم غير المسجلة ببورصة الأوراق المالية التى تم تبويبها كإستثمارات مالية متاحة للبيع فإن الإنخفاض الحاد فى القيمة العادلة لتلك الأسهم عن التكلفة يعتبر دليلاً موضوعياً على الإضمحلال.

بالنسبة لبعض الأصول المالية مثل العملاء والأصول الأخرى التى لا يتم تقييمها للإضمحلال بشكل فردى يتم فى الفترات اللاحقة تقييمها على أساس إمكانية استردادها.

يتم تقدير خسارة الإضمحلال فى قيمة أصل مالى تم قياسة بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيم الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلى لهذا الأصل المالى.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الإضمحلال فإذا كان قد سبق الإعتراف بخسائر إضمحلال فى قيمة الأصول المالية بخلاف أدوات حقوق الملكية المصنفة كإستثمارات مالية متاحة للبيع، ثم انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الإنخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الإعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الإضمحلال بالأرباح والخسائر وإلى الحد الذى لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للإستثمار فى تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التى كان يمكن أن تصل إليها قيمة الإستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الإعتراف بها.

أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كإستثمارات مالية متاحة للبيع والتى سبق الإعتراف بخسائر الإضمحلال فى قيمتها من خلال الأرباح والخسائر فلا يتم رد الإنخفاض اللاحق فى قيمتها بقائمة الدخل وإنما يتم الإعتراف بأى زيادة لاحقة فى القيمة العادلة لتلك الإستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

ك. **استبعاد أصل مالى من الدفاتر**

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالى من الدفاتر فقط عندما تنتهى فترة سريان الحق التعاقدى فى الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالى أو القيام بتحويل الأصل المالى وكذلك مخاطر ومنافع الملكية بصورة جوهرية إلى منشأة أخرى.

فى حالة عدم قيام الشركة بعدم تحويل أو الإحتفاظ بشكل جوهرى بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالى وما إذا كانت المنشأة استمرت فى الإحتفاظ بالسيطرة على الأصل المالى المحول فعلى الشركة الإعتراف بحقها فى الأصل المحول وكذلك الإلتزام المرتبط به فى حدود المبالغ التى من المحتمل سدادها.

إذا احتفظت الشركة بشكل جوهرى بكامل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالى المحول فعلى المنشأة أن تستمر فى الإعتراف بالأصل المالى مع الإعتراف بالقيمة المستلمة كإلتزام مالى.

ل. **الإلتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية المصدرة بمعرفة الشركة**

تبويب الدين أو حقوق الملكية

يتم تصنيف الأدوات المالية كدين أو حقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقدات الشركة.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية تتمثل فى أى تعاقد يعطى الحق فى أصول مالية لأحد المنشآت بعد خصم كل ما عليها من إلتزامات.

يتم تسجيل أدوات حقوق ملكية التى تصدرها الشركة بقيمة المبالغ المحصلة مخصوماً منها تكاليف الأصدار المباشرة.

الإلتزامات المالية

الإلتزامات المالية مصنفة كإلتزامات مالية أخرى:

الإلتزامات المالية الأخرى

الإلتزامات المالية الأخرى تتضمن القروض والسندات ويتم قياسها عند الإعتراف الأولى بالقيمة العادلة (القيمة التى تم استلامها) بعد خصم تكلفة العمليات ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعال وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها على أساس العائد الفعلى.

الإلتزامات الناتجة من عقود شراء آجلة – أسهم تصنف كإلتزامات مالية (كإلتزام آجل لشراء أسهم) وتسجل بالقيمة العادلة المقاسة على أساس خصم مدفوعات نقدية مستقبليه للمساهمين وفى فترات لاحقة تقاس العقود الآجلة للشراء بالتكلفة مستهلكة محسوبة على أساس معدل الفائدة الفعالة وتحمل مصاريف الفائدة بالفرق بين القيمة الحالية وقيمة العقود الآجلة لشراء الأسهم.

الدائنين وأوراق الدفع غير المدرة للفوائد وتاريخ إستحقاقها لا يتجاوز سنة مالية يتم تسجيلها كإلتزامات مالية بقيمتها الأسمية.

الإلتزامات المالية طويلة الأجل الناشئة من إقتناء الأصول الثابتة أو المخزون يتم تسجيلها مبدئياً بقيمتها العادلة فى تاريخ الإقتناء باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

يتم إستهلاك خصم القيمة الأسمية (وهى القيمة التى سوف يتم سدادها عند تسوية الإلتزامات بشروط شراء مؤجلة) على فترة الإئتمان و يتم تحميل الإستهلاك كمصروفات تمويلية باستخدام معدل الفائدة الفعلية.

إن طريقة معدل الفائدة الفعالة هو أسلوب لإحتساب التكلفة المستهلكة للإلتزامات المالية و تحميل مصاريف الفائدة على الفترات المتعلقة بها.

معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذى يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للإلتزامات المالية أو أى فترة مناسبة أقل.

عدم الإعتراف بالإلتزامات المالية

تستبعد الشركة الإلتزام المالى فقط عندما ينتهى إما بالتخلص منه أو بإلغائه أو إنتهاء مدته.

م. **التقديرات المحاسبية الهامة ومصادر تقديرات عدم التأكد**

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للشركة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وإفتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات التى لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

إن هذه التقديرات وما يصاحبها من إفتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة و بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة فى تحديد تلك الإفتراضات بصفة مستمرة.

ويتم الإعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير فى التقديرات المحاسبية فى السنة التى تم فيها ذلك التغيير فى حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك السنة فقط بينما يتم الإعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التى تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على السنة الحالية والفترات المستقبلية وبصفة خاصة المعلومات والتقديرات المرتبطة بالحكم الشخصى وعدم التأكد فى تطبيق السياسات المحاسبية ذات التأثير الهام على قيم الأصول والإلتزامات المدرجة بالقوائم المالية.

ن. **مشروعات تحت التنفيذ**

يتم قيد المبالغ التى يتم انفاقها على إنشاء أو شراء أو إقتناء الأصول الثابتة ضمن بند مشروعات تحت التنفيذ بالميزانية و عندما يصبح الأصل الثابت مؤهلا للإستخدام يتم إضافة قيمته على حساب الأصول الثابتة على أن يبدأ إهلاك تكلفة الأصل اعتباراً من ذلك التاريخ. يتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ فى تاريخ الميزانية بالتكلفة ناقص الإضمحلال فى القيمة فى حالة حدوث إنخفاض فى قيمة المشروعات.

س. **العملاء والمدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً**

يتم إدراج العملاء و المدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً بالقوائم المالية بالقيمة الأسمية ويتم تخفيض القيمة الاسمية عند القياس اللاحق بخسائر الاضمحلال في القيمة ولايتم تخفيضها عند القياس الاولي.

ع. **النقدية وما فى حكمها**

تتضمن النقدية و ما فى حكمها بقائمة التدفقات النقدية رصيد النقدية بالصندوق والبنوك والودائع بالبنوك التي لا تزيد اجالها عن ثلاثه اشهر هذا بخلاف رصيد الإستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة التى يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة.

ف. **الموردون والدائنون والمصروفات المستحقة**

يتم اثبات أرصدة الموردون و الدائنون و المصروفات المستحقة و التى لا تتضمن فوائد بالقيمة الأسمية، كما يتم الإعتراف بالإلتزامات (المستحقات) التى لا تتضمن فوائد بالقيمة المتوقع سدادها وذلك مقابل البضائع التى تم استلامها أو الخدمات التى تم الإستفادة منها.

ص. **توزيعات الأرباح**

يتم تسجيل توزيعات الأرباح كإلتزامات فى الفترة المالية التى يتم فيها الإعلان عنها.

ق. **تحقيق الإيراد**

يتم الاعتراف بالإيرادات عندما يمكن تقدير نتائج الخدمات بدقة كافية إلى المدى الذى تم تنفيذه من هذه الخدمات حتى تاريخ المركز المالى، ويمكن تقدير نتائج تنفيذ الخدمات بدقة فى حالة امكانية قياس الإيراد بدقة مع التوقع بشكل كبير لتدفق منافع اقتصادية، وكذا امكانية القياس الدقيق لكل من درجة اتمام الخدمات بالإضافة إلى التكاليف التى تم تكبدها وكذلك اللازمة لاتمام الخدمة، ويتم تحديد مستوى اتمام الخدمة عن طريق حصر الخدمات المنفذة.

يتم الاعتراف بالإيراد من دخل فوائد الودائع على أساس نسبة زمنية مع الأخذ فى الإعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

ر. **المصروفات**

يتم الاعتراف بجميع المصروفات وتحميلها على قائمة الدخل وفقا لاساس الاستحقاق.

ش. **تكلفة الاقتراض**

يتم إثبات تكلفة الإقتراض أو التسهيلات كمصروف وفقاً لأساس الإستحقاق، أما بالنسبة لتكاليف الإقتراض والمتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أصول ثابتة تكون مؤهلة للرسملة فيتم رسملتها على الأصول المتعلقة بها حتى تاريخ إعداد هذه الأصول للإستخدام، هذا ويتم التوقف عن الرسملة عندما يتم الإنتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد الأصول الثابتة المؤهلة للإستخدام فى الغرض الذى أنشأت من أجله.

هذا ويتم الإعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة المعاملة، وبعد الإعتراف المبدئى يتم إدراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة مع إدراج أى فروق بين التكلفة والقيمة الإستردادية فى قائمة الدخل خلال فترة الإقتراض على أساس سعر الفائدة الفعلى.

ت. **الضريبة الدخلية والمؤجلة**

يتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة الخاصة بالفروق المؤقتة الناتجة عن إختلاف بين القيم الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والإلتزامات طبقاً للقواعد الضريبية ، ويتم المحاسبة عنها بطريقة إلتزامات الميزانية.

يتم الإعتراف بوجه عام بالإلتزام الضريبى المؤجل فيما يتعلق بكافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، كما يتم الإعتراف بوجه عام بالأصل الضريبى المؤجل لكل الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم إلى المدى الذى يتوقع أن يكون فيه الربح الضريبى كاف لمقابلة الفرق المؤقت القابل للخصم، ولا يتم الإعتراف بالأصل والإلتزام الضريبى إذا نشأ الفرق المؤقت عن الإعتراف الأولى للشهرة أو من الإعتراف الأولى بالأصل والإلتزام للعملية التى (لا تكون لتجميع الأعمال) ولا تؤثر على صافى الربح المحاسبى ولا الربح الضريبى.

يتم الإعتراف بالإلتزام الضريبى المؤجل فيما يتعلق بكافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والمرتبطة بالإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة والحصص فى المشروعات المشتركة، فيما عدا الحالات التى تكون الشركة قادرة أن تتحكم فى توقيت عكس الفروق المؤقتة، وأن يكون من المرجح أن الفروق المؤقتة لن تعكس فى المستقبل القريب.

يتم الإعتراف بالأصل الضريبى المؤجل فيما يتعلق بكافة الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم والمرتبطة بالإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة والحصص فى المشروعات المشتركة، إلى المدى الذى يكون من المرجح فيه أن الفروق المؤقتة سوف تعكس (أى تصبح مقبولة ضريبياً كخصومات).

فى المستقبل المنظور وأن الربح الضريبى سوف يكون متاحاً مستقبلاً لمقابلة الفروق المؤقتة عندما تنعكس فى المستقبل القريب.

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة فى تاريخ كل ميزانية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبى المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبى المستقبلى بإستيعاب الأصل الضريبى المؤجل أو جزء منه.

يتم قياس الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع أن تكون مطبقة فى الفترة التى يتحقق خلالها الوفر الضريبى أو تسدد خلالها الضرائب إسترشاداً بأسعار الضرائب (قوانين الضرائب) التى صدرت حتى تاريخ إعداد الميزانية أو فى سبيلها أن تصدر .

تعكس عملية قياس الإلتزامات والأصول الضريبية المؤجلة الآثار الضريبية التى يتوقع أن تحدث مستقبلاً على أساس توقعات الشركة فى تاريخ الميزانية بطريقة إسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها وإلتزاماتها.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة فقط إذا كان هناك حق قانونى فى إجراء المقاصة بين الأصل الضريبى المتداول مع الإلتزام الضريبى المتداول وعندما تكون الأصول الضريبية المؤجلة المتصلة بضرائب الدخل المفروضة بواسطة نفس الإدارة الضريبية على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة وتنوى الشركة تسوية الإلتزامات والأصول الضريبية الجارية على أساس الصافى.

ث. **المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة**

تتم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بشروط معادلة لتلك السائدة فى المعاملات الحرة وخلال السنة لا توجد معاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

خ. **الاحتياطى القانونى**

طبقاً للنظام الأساسى للشركة فإنه يتم تحويل ٥ % من صافى الأرباح السنوية للإحتياطى القانونى، ويجوز للشركة أن تتوقف عن هذا التحويل السنوى عندما يبلغ الإحتياطى القانونى ٥٠ % من رأس المال المصدر ومتى نقص الإحتياطى عن هذا الحد تعين العودة إلى الإقتطاع ، ومتى نقص الاحتياطى عن هذا الحد تعين العودة إلى الاقتطاع مرة أخرى.

ذ. **نصيب السهم فى الأرباح**

يتمثل نصيب السهم فى الأرباح فى قيمة نصيب كل سهم من الأسهم العادية للشركة فى صافى الأرباح الناتجة عن الأنشطة العادية والمستمرة بعد استبعاد نصيب العاملين وحصة مجلس الإدارة وذلك على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة المالية.

ض. **قائمة التدفقات النقدية**

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة الموضحة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤).

غ. **مزايا العاملين**

تقوم الشركة بسداد اشتراكاتها إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية علي أساس إلزامى ، ولا يوجد علي الشركة أى إلتزامات أخرى بمجرد سدادها لإلتزاماتها، ويعترف بالإشتراكات الإعتيادية كتكلفة دورية في سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة.

٣. **الاصول الثابتة (بالصافى)**

	أجهزة كمبيوتر	أثاث وتجهيزات	أجهزة محمول وسنترال	أجهزة كهربائية	تجهيزات إنترنت	الإجمالي
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
التكلفة في أول يناير ٢٠٢٠	٤١٧ ٤٠٧	١٥٠ ٨١٤	١٠٦ ٥٩٢	٦٨ ٠٣٥	٥٣ ٣٨٠	٧٩٦ ٢٢٨
الإضافات خلال الفترة	٥ ٣٠٠	—	—	—	—	٥ ٣٠٠
التكلفة في ٣١ مارس ٢٠٢٠	٤٢٢ ٧٠٧	١٥٠ ٨١٤	١٠٦ ٥٩٢	٦٨ ٠٣٥	٥٣ ٣٨٠	٨٠١ ٥٢٨
مجمع الإهلاك في أول يناير ٢٠٢٠	(٣٩٦ ٧٩٢)	(٨٩ ٩٨٨)	(١٠٦ ٠٣٠)	(٦٢ ٢٣٧)	(٣٠ ١١٠)	(٦٨٥ ١٥٧)
إهلاك الفترة	(١ ٨٦٥)	(١ ٥٢١)	(٤٦)	(٢٩٠)	(١ ١٦٤)	(٤ ٨٨٦)
مجمع الإهلاك فى ٣١ مارس ٢٠٢٠	(٣٩٨ ٦٥٧)	(٩١ ٥٠٩)	(١٠٦ ٠٧٧)	(٦٢ ٥٢٧)	(٣١ ٢٧٤)	(٦٩٠ ٠٤٣)
صافي الأصول في ٣١ مارس ٢٠٢٠	٢٤ ٠٥٠	٥٩ ٣٠٥	٥١٥	٥ ٥٠٨	٢٢ ١٠٦	١١١ ٤٨٤
صافي الأصول في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢٠ ٦١٥	٦٠ ٨٢٥	٥٦٢	٥ ٧٩٨	٢٣ ٢٧٠	١١١ ٠٧٠

٤. **أصول غير ملموسة**

	البرامج التامة	رخصة إنترنت مجانى	سوفت وير وتراخيص	الإجمالي
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
التكلفة في أول يناير ٢٠٢٠	٣ ٠٣٩ ١٨٠	٢ ٨٠٠ ٠٠٠	١٨ ١٤٣	٥ ٨٥٧ ٣٢٣
الإضافات خلال الفترة	٢ ٤١٦ ٠٨٦	—	—	٢ ٤١٦ ٠٨٦
التكلفة في ٣١ مارس ٢٠٢٠	٥ ٤٥٥ ٢٦٦	٢ ٨٠٠ ٠٠٠	١٨ ١٤٣	٨ ٢٧٣ ٤٠٩
مجمع الإهلاك في أول يناير ٢٠٢٠	(٢ ٢٠٣ ٧٨٥)	(٢ ٧٩٩ ٩٩٩)	(١٨ ١٤٢)	(٥ ٠٢١ ٩٢٦)
إهلاك الفترة	(٨٢ ٠٣٨)	—	—	(٨٢ ٠٣٨)
مجمع الإهلاك فى ٣١ مارس ٢٠٢٠	(٢ ٢٨٥ ٨٢٣)	(٢ ٧٩٩ ٩٩٩)	(١٨ ١٤٢)	(٥ ١٠٣ ٩٦٤)
صافي الأصول في ٣١ مارس ٢٠٢٠	٣ ١٦٩ ٤٤٣	١	١	٣ ١٦٩ ٤٤٥
صافي الأصول في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٨٣٥ ٣٩٥	١	١	٨٣٥ ٣٩٧

٥. **مشروعات تحت التنفيذ**

	٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
	جنيه	جنيه
برنامج المتخصص الجديد	٨٨٣ ٩١٨	٨٨٣ ٩١٨
برنامج Temblat Web	—	١ ١١٤ ١٣٧
برنامج المؤشر	٥ ٢٠٧ ٧٩٨	٦ ٥٠٩ ٧٤٧
	٦ ٠٩١ ٧١٦	٨ ٥٠٧ ٨٠٢

٦. **أصول ضريبية مؤجلة**

تتمثل الأصول الضريبية المؤجلة البالغ قدرها ٠٨١ ٣٥ جنيه فى ٣١ مارس ٢٠٢٠ مقابل نفس المبغ فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ فى الأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة بين صافى القيمة الدفترية للأصول الثابتة طبقا للأساس الضريبي وصافى القيمة الدفترية للأصول الثابتة طبقا للأساس المحاسبي.

٧. **العملاء وأوراق القبض**

	٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
	جنيه	جنيه
العملاء	٤ ٧٣٣ ١٣٢	٤ ٤٤٧ ٣٢٢
أوراق القبض	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
	٤ ٧٨٣ ١٣٢	٤ ٤٩٧ ٣٢٢

٨. حسابات مدينة أخرى

	٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
	جنيه	جنيه
إيرادات مستحقة	٥٠ ٥٧٩	٥٠ ٥٧٩
مصروفات مدفوعا مقدماً	٦ ٩٠٥	٦ ٩٠٥
تامينات لدي الغير	٢٤ ٧٥٠	٢٤ ٧٥٠
ضرائب خصم من المنبع	٤١ ٠٩٦	٣٨ ٢٠٥
موردين دفعات مقدمة	٢٨٢	٢٨٢
	١٢٣ ٦١٢	١٢٠ ٧٢١

٩. نقدية لدي البنوك والصندوق

	٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
	جنيه	جنيه
بنوك حسابات جارية	١٥ ٥٤٩	٣٢ ٩٤٠
نقدية بالصندوق	٢ ٥٥٠	٤ ٠٤٨
	١٨ ٠٩٩	٣٦ ٩٨٨

١٠. رأس المال

بلغ رأس المال المرخص به ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٩,٩٢٤,٠٢٨ جنيه موزع كما يلى:

اسم المساهم	عدد الاسهم	نسبة المساهمة
محمد على فرج باز	٤٠٥,٠٠٠	%١٥,٤٩
سارة محمد جمال الدين ثابت	٢٢,٢٧٠	%٠,٢٢
محمود على فرج باز	٢٥,٢٧٠	%٠,٢٢٠
مساهمون أخرون	٩,٤٧١,٤٨٨	%٨٤,٠٧
	٩,٩٢٤,٠٢٨	%١٠٠,٠٠

١١. حسابات دائنة أخرى

	٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
	جنيه	جنيه
مصروفات مستحقة	١٨٧ ٤٠٨	١٦٩ ٨٠٦
أرامكس	٣ ٥٩٦	٣ ٥٩٦
ضريبة القيمة المضافة	١٥ ١١٠	١٨ ٥٥٢
ضرائب كسب العمل	٨ ٨٥٠	٨ ٨٥٠
ضرائب أرباح تجارية	١١ ٨٨٩	١١ ٨٨٩
هيئة التأمينات الإجتماعية	١٠ ١٦٢	١٦ ٥٦٢
شركة مصر لنشر المعلومات	٢١ ٦٥١	٣ ٠٥٦
شركة TE DATA	١٥ ٧٤٣	١٥ ٧٤٣
ضرائب الدخل عام ٢٠٠٩	٣٦ ٠٥١	٣٦ ٠٥١
المساهمة التكافلية	٤ ٠٣٤	٤ ٠٣٤
	٣١٤ ٤٩٤	٢٨٨ ١٣٩

١٢. **موردون وأوراق دفع**

	٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
	جنيه	جنيه
موردون	٢٩٩ ٦٩٠	٣١٣ ٢٦٤
أوراق دفع	٣٧٨ ٥١٠	٣٨١ ٤١٩
	٦٧٨ ٢٠٠	٦٩٤ ٦٨٣

١٣. **جاري المساهمين**

يتمثل الرصيد البالغ قدره ٦٠٤ ٢٦٢ ٧ جنيه في ٣١ مارس ٢٠٢ مقابل مبلغ ٦٠٣ ١٣٧ ٧ جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ فى المبالغ المسددة من أحد المساهمين (محمد على فرج باز) لسداد بعض الإلتزامات التى تخص الشركة.

١٤. **المصروفات العمومية**

	٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
	جنيه	جنيه
أجور ومرتبات وما فى حكمها	٩٣ ٠٠٠	١٠٠ ٠٩٨
اشتراكات ورسوم	٧٠ ٣٤٦	٧٠ ٧٢١
التأمينات الإجتماعية	٣ ٦٠٠	٣ ٦٠٠
اتعاب مهنية	٦ ٨٧٥	٦ ٨٧٥
إيجار	٨١ ٨٦٤	٧٦ ٥٠٠
تليفونات وكهرباء	٤ ٧٦٢	١٢ ٦٨٣
م متنوعة	٢١ ٧٧٣	--
انتقالات ومصروفات سفر	٢٨ ٢٥٨	٣٦ ٨٦٨
بوفيه ويافة	٤ ٦٧٠	١٢ ٥٦٠
إكراميات	--	١١ ٤٨٠
مصروفات وعمولات بنكية	١ ٨٨٦	٧٨٦
شحن وبريد	٢٠٠	٦٢١
	٣١٧ ٢٣٤	٣٣٢ ٧٩٢

١٥. **الموقف الضريبى**

أ. **الضريبة علي أرباح شركات الأموال**

تخضع الشركة للضريبة علي أرباح شركات الأموال طبقا للقانون رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية. ويتم تقديم الإقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية ويتم سداد الضريبة المستحقة بموجبها، ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ب. **الضريبة علي الأجور والمرتبات وما في حكمها**

لم يتم الفحص الضريبي منذ بداية النشاط حتى تاريخه.

ج. **ضريبة القيمة المضافة**

يتم تقديم الإقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية، ولم يتم الفحص الضريبى حتى تاريخه.

١٦. **نصيب السهم من صافي الربح/ الخسارة**

	٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠١٩/٣/٣١
	جنيه	جنيه
صافي ربح الفترة	٥٣٣١٥	٦٥٧٢٣
متوسط عدد الأسهم خلال الفترة	٩٩٢٤٠٢٨	٩٩٢٤٠٢٨
نصيب السهم من ربح الفترة	٠,٠٠٥	٠,٠٠٧

١٧. **الالتزامات المحتملة**

صدر حكم محكمة اول درجة في جنحه مباشرة بالتعويض لصالح احد عملاء الشركة بمبلغ مائة ألف جنية وتم تأييد الحكم استئنافياً وتم الطعن علي الحكم بالنقض ولم تحدد جلسة حتي تاريخه.

١٨. **الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها**

القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية فى أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والعملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى والموردين وأوراق الدفع والدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى وبنوك سحب على المكشوف والمستحق من وللأطراف ذوى العلاقة، وقد تم تقييم تلك الأدوات المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة فى الإيضاح رقم (٧)، والقيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية تمثل تقدير معقول لقيمتها العادلة.

خطر تقلبات أسعار الصرف

يتمثل خطر تقلبات أسعار صرف العملات الاجنبية فى التغيرات فى سعر صرف العملات الأجنبية والذى يؤثر على المقبوضات والمدفوعات بالعملات الأجنبية، وكذلك تقييم الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وحيث أن الشركة تقوم بالإحتفاظ بقدر مناسب من أرصدتها النقدية بالعملات الأجنبية لتقليل هذا الخطر إلى الحد الأدنى– فإن الشركة لا تواجه مخاطر لتقلبات أسعار الصرف.

١٩. **الأحداث الجارية واللاحقة لتاريخ القوائم المالية**

فى بداية هذا العام حدث انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – ١٩) وتفشيه فى كثير من دول العالم ومنها مصر جاء من دولة الصين (والتى تعد من أقوى إقتصاديات العالم، وتعتبرالمنتج والمصدر الرئيسى لأغلب دول العالم) تسبب فى إضطرابات للأنشطة الاقتصادية والأعمال، كما قد يؤثر على عمليات التبادل التجارى بين الدول وكذا عمليات النقل سواء البحرى أو البرى أو الجوى.

إن استمرار انتشار الفيروس المستجد واتخاذ بعض الدول إجراءات إحترازية مشددة وعلى رأسها مصر تتضمن وقف حركة النقل منها وإليها وبالتالى إيقاف أغلب أنواع التبادل التجارى مما قد يترتب عليه توقف فى بعض الأنشطة لبعض المنشآت لاعتمادها على منتجات مستوردة من الصين، الأمر الذى ترتب عليه حدوث آثار إقتصادية على العديد من الأنشطة المختلفة فى مصر والعالم واحتمالية حدوث خسائر لتلك الأنشطة ربما قد تؤدى إلى إعادة النظر فى فرض الاستمرارية فى المدى القصير.

إن الإدارة والمسئولين عن الحوكمة سيستمرون فى مراقبة الوضع محليا وعالميا لتزويد المساهمين وأصحاب المصالح بالتطورات، وفى حال حدوث أى تغيرات جوهرية فى الظروف الحالية وسيتم تقديم إفصاحات إضافية أو تعديلات فى القوائم المالية للفترات المالية اللاحقة خلال العام المالى ٢٠٢٠.

المدير المالى **العضو المنتدب** **رئيس مجلس الادارة**